

أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك
التجارية: دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية
خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١"

<https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/1579>

0



إعداد

بدر العنزي

عرض الإطار النظري للدراسة

بنت الباحثة إطارها النظري على ثلاثة فصول نظرية رئيسية:

الفصل الأول تناول المخاطر المالية في البنوك التجارية من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول قدّم الإطار النظري للبنوك التجارية من حيث النشأة والتعريف والخصائص والأهداف والوظائف والموارد. المبحث الثاني عالّج أنواع المخاطر المالية في البنوك التجارية وقياسها، حيث تناول نشأة المخاطرة في البيئة البنكية والفرق بين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ثم انتقل لتحليل كل نوع وقياسه. أما المبحث الثالث فتطرّق لمفاهيم إدارة المخاطر في البنوك من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والمبادئ والخطوات والأساليب والوسائل والعوامل المؤثرة، ثم عرض كيفية إدارة كل نوع من المخاطر المالية الخمسة على حدة.

عرض الإطار النظري للدراسة

بنت الباحثة إطارها النظري على ثلاثة فصول نظرية رئيسية:

الفصل الثاني تناول تطور كفاية رأس المال في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل، وشمل ثلاثة مباحث: المبحث الأول عرض ماهية كفاية رأس المال (مفهوم رأس المال البنكي، ومفهوم كفاية رأس المال، والرقابة المصرفية). المبحث الثاني تتبّع تطور مقررات بازل من بازل ١ إلى بازل ٢ ثم بازل ٣ وصولاً إلى بازل ٤ وتحديات جائحة كورونا. أما المبحث الثالث فربط بين المخاطر المالية وكفاية رأس المال وفق مقررات بازل.

الفصل الثالث كان تطبيقياً تناول واقع النظام البنكي السعودي واستجابته لمقررات بازل، والمنهجية القياسية، وتقدير النموذج ومناقشة النتائج.

النقد التفصيلي للإطار النظري

من حيث البناء الهيكلي والتنظيم

يتَّسم الإطار النظري بتنظيم تقليدي واضح من العام إلى الخاص، إذ بدأت الباحثة بالتأصيل للبنوك التجارية ثم المخاطر المالية ثم كفاية رأس المال ثم الربط بينهما. غير أن هذا البناء يكشف عن إشكالية جوهرية تتمثل في الاستطراد المفرط في المفاهيم العامة. فتخصيص مبحث كامل لنشأة البنوك التجارية وتعريفها وخصائصها وأهدافها ووظائفها ومواردها يبدو مبالغاً فيه في أطروحة دكتوراه، لأن هذه المفاهيم أساسية ومعروفة ولا تضيف قيمة علمية جديدة للموضوع البحثي المحدد. كان الأجدر بالباحثة أن تُكثِّف هذا الجزء في صفحات محدودة وتوظف المساحة المتوفرة لتعميق التأصيل النظري لموضوع البحث الجوهري وهو العلاقة بين المخاطر المالية وكفاية رأس المال.

النقد التفصيلي للإطار النظري

من حيث الأسس النظرية والنماذج التفسيرية

يُعدّ هذا من أبرز مواطن الضعف في الإطار النظري. فالدراسة لم تتبنّ نظرية علمية واضحة أو نموذجاً تفسيرياً محدداً يوطّر العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المخاطر المالية) والمتغير التابع (كفاية رأس المال). كان ينبغي على الباحثة أن تستند إلى نظريات مؤسّسة في هذا المجال مثل نظرية الوكالة (Agency Theory) التي تُفسّر سلوك البنوك في إدارة المخاطر ضمن إطار العلاقة بين الإدارة والمساهمين والجهات الرقابية، أو نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio Theory) لتأطير مفهوم التنوع وإدارة المخاطر، أو نظرية الهشاشة المالية لمينسكي (Minsky's Financial Instability Hypothesis) التي تُفسّر كيف تتراكم المخاطر في النظام المصرفي، أو حتى نظرية التنظيم المصرفي (Banking Regulation Theory) التي تُبرّر وجود مقررات بازل. غياب هذا التأطير النظري يجعل الدراسة أقرب إلى تحليل إحصائي وصفي منها إلى بحث أكاديمي يُنتج معرفة جديدة..

النقد التفصيلي للإطار النظري

من حيث الشمولية وتغطية الأدبيات

اعتمد الإطار النظري بشكل واضح على مقررات لجنة بازل كإطار تنظيبي مرجعي، وهو أمر مناسب ومهم. إلا أن الدراسة يبدو أنها اقتصرت بالعرض الوصفي لهذه المقررات من بازل ١ إلى بازل ٤ دون تحليل نقدي معمق لفعاليتها أو محدوديتها في السياق السعودي تحديداً. كذلك لم يتضح من هيكل الأطروحة ما إذا كانت الباحثة قد أفردت مساحة كافية لمراجعة الأدبيات السابقة (Literature Review) بشكل منهجي ونقدي يُحدّد الفجوة البحثية بوضوح، أم أنها اقتصرت بسرد الدراسات السابقة. والمتوقع من أطروحة دكتوراه أن تتضمن مراجعة منهجية تُصنّف الدراسات السابقة وتُحلّل نتائجها المتباينة وتُحدّد بدقة أين تقف الفجوة المعرفية التي تسعى هذه الدراسة لسدّها.

النقد التفصيلي للإطار النظري

من حيث ملائمة الإطار النظري لمشكلة البحث

مشكلة البحث تتمحور حول قياس أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك السعودية. ورغم أن الإطار النظري تناول كلاً من المخاطر المالية وكفاية رأس المال، إلا أن الربط النظري بينهما جاء في مبحث واحد فقط (المبحث الثالث من الفصل الثاني)، وهو ما يبدو غير كافٍ. كان من الأنسب أن يكون هذا الربط هو المحور الأساسي للإطار النظري بأكمله، بحيث يُبنى الإطار حول الآليات النظرية التي تُفسّر كيف ولماذا تؤثر كل نوع من المخاطر المالية على كفاية رأس المال، بدلاً من تقديم كل مفهوم بمعزل عن الآخر ثم محاولة الربط بينهما في نهاية الفصل.

النقد التفصيلي للإطار النظري

من حيث الحداثة والمعاصرة

تغطي الدراسة فترة ٢٠٠٨-٢٠٢١ وهي فترة شهدت تحولات جذرية في القطاع المصرفي العالمي والسعودي، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وتطبيق مقررات بازل ٣، وجائحة كوفيد-١٩، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وما رافقها من إصلاحات اقتصادية. إلا أنه من خلال هيكل الإطار النظري، لا يتضح بشكل جلي ما إذا كانت الباحثة قد أولت اهتماماً كافياً للتطورات الحديثة في نظريات إدارة المخاطر المصرفية، مثل مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية الشاملة (Enterprise Risk Management - ERM)، أو دور التقنيات المالية (FinTech) في تغيير ملامح المخاطر المصرفية، أو المعيار الدولي لإدارة المخاطر ISO 31000:2018. كما أن تضمين بازل ٤ وتحديات جائحة كورونا يُحسب كنقطة إيجابية، لكنه يحتاج إلى تعميق أكثر من مجرد مطلب واحد ضمن الفصل الثاني.

تقييم مدى ملائمة وشمولية الإطار النظري

من حيث المتغيرات وتبريرها نظرياً

اختارت الباحثة خمسة أنواع من المخاطر المالية كمتغيرات مستقلة: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر عدم الملاءة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف. وهو اختيار شامل نسبياً، لكنه يفتقر إلى تبرير نظري واضح لسبب اختيار هذه المخاطر تحديداً دون غيرها. فمخاطر التشغيل (— Operational Risk) وهي الركيزة الثالثة في بازل ٢ إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق — لم تُدرج ضمن المتغيرات، ولم يُقدّم تبرير نظري لاستبعادها. كذلك فإن مخاطر عدم الملاءة (— Insolvency Risk) هي في جوهرها نتيجة للمخاطر الأخرى وليست مخاطرة مستقلة بذاتها، مما يُثير تساؤلاً حول وجود تداخل مفاهيمي (— Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وهو أمر كان ينبغي مناقشته نظرياً قبل التطرق إليه إحصائياً.

تقييم مدى ملائمة وشمولية الإطار النظري

من حيث السياق السعودي

رغم أن الدراسة تتناول البنوك السعودية تحديداً، إلا أن الإطار النظري في فصليه الأولين يبدو عاماً وغير مرتبط بخصوصية البيئة المصرفية السعودية. فالنظام المصرفي السعودي يتميز بعدة خصائص فريدة مثل وجود بنوك إسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية، والدور المحوري للبنك المركزي السعودي (ساما) الذي يُطبّق معايير أكثر صرامة من الحد الأدنى لمقررات بازل، وتأثير أسعار النفط على الاقتصاد ككل وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص. كان من المفترض أن يُدمج هذا السياق في صلب الإطار النظري وليس فقط في بداية الفصل التطبيقي.

تقييم مدى ملائمة وشمولية الإطار النظري

من حيث الدقة المنهجية في البناء النظري

لوحظ أن الإطار النظري يميل إلى الأسلوب الوصفي السردى أكثر من الأسلوب التحليلي النقدي. ففي رسالة الدكتوراه، المتوقع ليس فقط عرض المفاهيم والتعريفات، بل تحليلها ومقارنتها وتقييمها واستخلاص موقف نظري واضح للباحث. كما أن استخدام مصطلح "مخاطر عدم السيولة" و"مخاطر عدم الملاءة" يحتاج إلى ضبط مصطلحي أدق، إذ إن الأدبيات الحديثة تميل لاستخدام "مخاطر السيولة" (Liquidity Risk) و"مخاطر الملاءة" (Solvency Risk) بشكل أكثر دقة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

